الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر

د. نظام عبد الكريم الشافعي

مقدمة :

تشهد دولة قطر وباقي دول الخليج (مجلس التعاون الخليجي) عمليات تنمية بخطوات سريعة في المجالات المختلفة، وقد بدأت هذه العمليات، بعد أن منّ الله على المنطقة بثروة النفط، لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروة وإيراداتها، وكذلك لتنويع مصادر الدخل، لأجل إنسان هذه المنطقة في الحاضر والمستقبل.

ولفقر هذه الدول إلى السكان حجما ونوعا، بدأت موجات من الهجرات البشرية تفد إلى المنطقة منذ الخمسينيات من هذا القرن، لتلبية متطلبات عمليات التنمية البشرية الاقتصادية، الثقافية، العمرانية وغيرها.

وبمرور العقود ازدادت الأحجام السكانية الوافدة، وخصوصا بعد الطفرة المالية في منتصف السبعينيات، حتى أصبح المواطن في معظم دول المنطقة أقلية بشكل مخيف. فعلى سبيل المثال فإن نسبة المواطنين تنخفض إلى أقل من ٣٠٪ من السكان في كل من دولة الإمارات والكويت وقطر. ولا يستبعد أن يكون عدد الوافدين قد تعدى العشرة ملايين، نصفهم تقريبا في المملكة العربية السعودية(١)

وقد أصبحت قضية الخلل السكاني من أكثر القضايا المثارة في المجتمع الخليجي على المستويين الحكومي والشعبي، لما لهذه القضية من آثار سلبية بحث فيها وأكدها كثير من الباحثين. وقد ظهرت هذه القضية على السطح من جديد وبشكل لم يسبق له مثيل إبّان غزو العراق لدولة الكويت.

* مدرس قسم الجغرافيا - كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة قطر

١ -د. أمل العذبي الصباح، الآثار السلبية للهجرة الدولية على مجتمع المواطنين، الرسالة ١٣٦، قسم الجغرافية بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ١٩٩٠، انظر الجدول رقم (١) بالملحق.

ب - المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام، ملف النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرى في سبتمبر ١٩٩٢، أن إجمالي عدد السكان هو ١٦,٩٢٩,٤٥٩ نسمة منهم ٤,٦٢٤,٤٥٩ نسمة من غير السعوديين.

وفي ورقتنا هذه، نقدم لحالة دولة قطر، نتعرف على التطورات التي حدثت للوضع السكاني بين الماضي والحاضر، وتوقعات المستقبل.

فمن حيث تطوره الحجمي، فقد ارتفع من ١١١ ألفا إلى ٥٠٤ آلاف نسمة بين ١٩٧٠ و١٩٩١، وهذه زيادة كبيرة جدا، ولم تتوقعها الاسقاطات السكانية حتى على المستويات العليا التي قام برسمها الباحثون في هذا المجال وبالأخص أ. د. حسن الخياط ود. علي خليفة الكواري.

ومن جانب آخر، فقد انخفضت نسبة المواطنين من سكان قطر إلى حوالي ٢٥٪ على أحسن تقدير، بعد أن كانوا يمثلون في عام ١٩٧٠ عند إجراء أول تعداد حوالي ٤١٪. وقد انخفضت كذلك نسبة قوة العمل المواطنة من إجمالي العاملين من ١٧٪ إلى حوالي ١٠٪ فقط بين تعدادي ١٩٧٠ و١٩٨٦ على التوالي(١).

ولكن ماذا عن المستقبل/ هل بإمكان الزيادة الطبيعية للقطريين تعديل هذا الوضع غير الطبيعي للسكان؟ وإذا ما علمنا أن الزيادة الطبيعية السنوية تبلغ حوالي ٤٠٠٠ نسمة فقط، لذا، نتوقع انخفاضا مستمرا في نسبة القطريين، وخصوصا إذا ما استمرت معدلات النمو السنوي للسكان بنفس المستويات السابقة، ولهذا الوضع آثاره المختلفة دون شك.

فكأننا نخلص إلى أهمية تبني سياسات سكانية، تحقق تعديل الوضع السكاني المختلف في قطر. وهذا ما نتوقعه بعد انشاء المجلس الأعلى للتخطيط الذي أكد في مشروعه الخاص بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا الجانب، ووضعه ضمن أولويات المهام والأهداف حفاظا على كيان المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

التعريف بعنوان الورقة :

لا أظن أن مصطلح الزيادة الطبيعية يغيب على المختصين في مجال الدراسات السكانية والديمغرافية، ولكن قد يكون «الخلل السكاني» في الورقة بحاجة إلى تعريف رغم انتشاره في أدبيات الدراسات السكانية، وخصوصا لمنطقة الخليج العربي، وقد يختلف الباحثون في فهمه طبقا لتخصصاتهم.

---

١ - نتائج تعدادي ١٩٧٠ و١٩٨٦ :

أ - محمد حسن الجابر : الجغرافية البشرية لدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٣٨ جدول ٥.

ب - دولة قطر : المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٢ ، الجهاز المركزي للإحصاء، الدوحة يناير ١٩٩٢ ص ٣٨.

إن الذي أعنيه بالخلل السكاني هو التركيب غير المتوازن بين الأحجام السكانية المواطنة، وأحجام السكان غير المواطنة، أي بين القطريين وغيرهم من سكان قطر والمقيمين بها.

ففي قطر كما في دول الخليج الأخرى، نجد أن الوضع السكاني من ناحية الجنسية غير طبيعي، ففي معظم دول مجلس التعاون الخليجي تزيد نسبة غير المواطنين من السكان على نسبة المواطنين. ففي الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ يستمر التدني في نسبة المواطنين من أكثر من ٨٥٪ إذا ما أضيفت أرقام السعودية في عام ١٩٧٥، إلى حوالي ٦٠٪ بحلول عام ١٩٨٥(١). ونتوقع أن تكون النسبة قد وصلت بحلول عام ١٩٩٠ إلى التعادل لكل من الطرفين.

ولا يخفى على الباحثين الصور الأخرى من الخلل الناجمة من الخلل الأساسي الخاص بزيادة الوافدين على المواطنين: في نوعية السكان وأعمارهم وقوة العمل، والآثار السلبية الناتجة عن كل ذلك، اجتماعياً، ثقافيا، اقتصاديا وسياسيا(٢). ففي قطر، نجد أن نسبة الرجال إلى الإناث تساوي ٢ : ١ وأن نسبة المواطنين في قوة العمل لا تتعدى ١٠٪ من إجمالي قوة العمل. وأن حجم الفئات الشبابية غير المواطنة في المجتمع يساوي ٥ أضعاف الفئات الشبابية القطرية، حوالي ٢٠٠ ألف إلى ٤٠ ألف تقريبا(٣).

مصادر البيانات :

ولتحقيق أهداف البحث، فقد اعتمدت على ثلاثة مصادر من البيانات: الأول هو الدراسات السابقة حول الموضوع على قطر أما بشكل انفرادي أو في إطار دول الخليج العربية.

والثاني: هو البيانات الإحصائية التي توفرها الأجهزة المختلفة بالدولة وعلى رأسها الجهاز المركزي للأحصاء بقطر. أما المصدر الثالث فهو المسح الاستبياني الذي أجريته على عينة من القطريين والقطريات بلغ عددها ٢٠٠ مقسمة بالتعادل على الجنسين وذلك للتعرف على النقولات التي طرأت على نقطتي الزواج المبكر والإنجاب (انظر الملاحق ٢ و٣). وتأثير ذلك على النمو الطبيعي للقطريين حاضرا ومستقبلا. وقد أجرى المسح في ربيع ١٩٩٢م.

---

١ -د. أمل العذبي، مرجع سابق، انظر الملحق.

٢ - دراسات كثيرة حول تلك الآثار من بينها: حسن الخياط - الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٨٢ وخصوصا الفصل التاسع ص ٣١٧.

٣ - اعتمدت في حساب ذلك على نتائج التعداد العام للسكان في قطر عام ١٩٨٦ وبالنظر إلى الهرم السكاني لقطر: المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٢، ص٢٠.

ملاحظات على البيانات السكانية في قطر:

١ – إن تعدادين شاملين للسكان قد أجريا في قطر حتى الآن . فالأول كان قد أجرى في عام ١٩٧٠م في شهر أبريل منه، من قبل قسم الإحصاء بإدارة الشؤون الاقتصادية، أما الثاني فقد أجرى في مارس من عام ١٩٨٦م من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الذي أنشىء في عام ١٩٨٠م ليناط به مسؤولية جمع البيانات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية توفيرها .

اختلف التعدادان في اتقان العملية الإحصائية التعدادية الشاملة وكذلك في التقسيم الإداري للدولة، ولا ينكر أحد الجهود التي بذلها الجهاز المركزي للإحصاء في الأعداد الجيد للتعداد الثاني .

وفي حين أن بيانات التعداد الأول قد علمت، ما تزال بيانات التعداد الثاني الخاصة بجنسية السكان غير منشورة رسميا، إلا أن البيانات الأخرى قد نشرت وبشكل جيد في عام ١٩٨٧م .

٢ – ان الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمواليد والوفيات في الدولة متاحة بشكل جيد لما يبذله الجهاز المركزي من جهد في هذا المضمار، وخصوصا منذ ١٩٨٥ بإصداره العدد الأول المفصل لهذه البيانات .

ومما يجب أن يذكر في هذا الصدد بأننا لا نشك أن تصل نسبة المسجلين من المواليد إلى ١٠٠٪ لأسباب من بينها، صغر الدولة سكانا ومساحة، ومركزية المستوطنات البشرية، بالإضافة إلى أهمية التسجيل اجتماعيا واقتصاديا و إداريا للمواطنين والمقيمين .

أما فيما يتعلق بحالات الوفاة المسجلة، فإن نسبتها قد ارتفعت كذلك إلى أكثر من ٩٠٪ نتيجة للأسباب السابقة، بعد أن كانت متدنية في فترة الستينيات والسبعينيات كما يذكر ذلك د . أحمد تاج الدين(١) مدير الصحة الوقائية سابقا .

ويسند تسجيل بيانات المواليد والوفيات القانون رقم (٥) لعام ١٩٨٢م الخاص بقيد المواليد والوفيات .

٣ – أن مجموعات إحصائية سنوية يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء تحتوي على بيانات قوة العمل وتقديرات السكان السنوية وغيرها، تتيح البيانات بشكل جيد للباحث في هذه المجالات . ومما يذكر في هذا المقام أن المجموعة الإحصائية الأولى قد صدرت عام ١٩٨١، وآخر مجموعة هي الثانية عشرة في يوليو عام ١٩٩٢م .

١ – مرجع سابق رقم ٢/أ : ص ١٤٤ .

الدراسات السابقة والإحساس بالخلل السكاني :

قـد تمت حتى الآن، حسب علمي، دراستـان في مجال الخلل السكـاني في قطـر. الأولى للأستاذ الدكتـور حسن الخياط في كتاب بعنوان «الرصيد السكاني لـدول الخليج العربية» صدر عام ١٩٨٢ عن مركز الوثـائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، أمـا الثانية فهي للدكتور علي خليفـة الكواري بعنـوان» نحو فهم أفضل لأسبـاب الخلل السكـاني في أقطار الجزيـزة العربيـة المنتجة للنفط ضمـن سلسلة الإصدارات الخاصـة لمجلة دراسـات الخليج والجزيرة العـربية عن جامعة الكويت في عام ١٩٨٣ . .

انهما دراستـان متعمقتان للتعـرف على الـوضع السكاني في قطـر والخليج، وأسبـاب الخلل واستراتيجيات العمل والتخطيط لإعادة التوازن في التركيبة السكانية.

وفيما يلي مقتطفات من التوصيات التي يبديها المؤلفان:

يقول الأستاذ الدكتور الخياط عن دول الخليج العـربية «هناك ضرورة ملحة لوضع سياسات سكانية واضحة على ضوء العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والأهداف التي تستهدف دول الخليج العربيـة تحقيقها ، ولابد من تنظيم الهجـرة الوافدة والتخطيط لها، وعدم تـركها دون برمجة، مما يؤدي إلى فقدان التوازن بين المواطنين والوافـدين(١) ويقول الدكتور الكواري عن قطر ومما لا جدال فيه أن الحاجة ماسة لوجود سيـاسة سكانية واضحة المعالم ومحددة الأهداف الكمية والنوعية، تعكس نفسها في خطط سكانية وقوانين هجرة وجنسية وعمل، تتوافر لها إرادة صارمة وحوافز وروادع وقيود واقعية فعالة (٢)».

أما من نـاحية المجتمع واحساسه بالخلـل السكاني، فكلنا قد تابـع المحاضرات واللقاءات والندوات أثناء الغزو العـراقي للكويت، والتي كانت تدعو إلى تعديل التركيبـة السكانية وأهمية وضع سياسـات سكانية واضحـة، وقد أثيرت هذه الموضـوعات وكانت شعـارات يحملها جميع المرشحين لمجلس الأمة الكويتي بعد التحرير.

وقد تابعت الصحـافة في البحرين والإمارات هذه القضية، وكـذلك بدأت تثار في المجلس الوطني الاتحادى بدولة الإمارات بعد تشكيله الجديد ومجلس الشورى البحريني.

---

١ – حسن الخياط، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

٢ – علي خليفة الكـواري ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السـكـاني في أقطار الجزيرة العربيـة المنتجة للنفط، مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣، ص٧٠.

أما في قطر فإن مشروع الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر، المعد من قبل المجلس الأعلى للتخطيط في يوليو ١٩٩١م ، قد وضع هذه المسألة والقضية نصب عينيه وفي كل زاوية من زواياه(١) وهذه بعض المقتطفات من ذلك المشروع :

فتحت بند محددات وقيود التنمية من المشروع ، نجد الآتي :

«الخلل في التركيبة السكانية وقوة العمل متمثلا في انخفاض نسبة المواطنين وارتفاع نسبة الوافدين مع اختلال التركيبة العمرية والاجتماعية لقطاع كبير من العمالة الوافدة».

وتحت بند منطلقات وتوجهات استراتيجية التنمية نجد العبارة الآتية :

«السعي لتعديل التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بما يؤكد الهوية الوطنية ودعمها بالروافد العربية ، للوفاء بمتطلبات التنمية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي» .

وتحت بند السياسات العامة للتنمية نقرأ :

«سياسة السكان والقوى العاملة : الاستمرار في تأمين الحوافز المناسبة لتشجيع الزواج المبكر في سن الخصوبة وتشجيع الزيادة في معدلات الانجاب بين المواطنين والاستمرار في تقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاج للأطفال الرضع ، والأمهات وتوفير الرعاية الاجتماعية اللازمة لتحقيق استقرار الأسرة وترابطها وحمايتها من كل عوامل الضعف» .

كان ذلك موقف الباحثين والمخططين . ولكن الإحساس الشعبي قطر بالوضع السكاني غير المتوازن مازال ضعيفا . فبتحليل بيانات المسح الاستبياني على العينة المذكورة سابقا ، تبين أن ٨١ فردا من عينة الجيلين الثاني والثالث (الآباء والأبناء) البالغ عددها ١٧٧ يرغبون في زيادة النسل والأكثار من الإنجاب لأسباب دينية واجتماعية (قبلية) ، بينما ذكر ١٠ أفراد آخرين بأن من الأسباب التي تدعوهم لزيادة أفراد الأسرة مشاركة منهم في تعديل الوضع السكاني في مجتمعهم .

أما الباقون فإنهم مع سياسة تحديد النسل وخفض عدد المواليد لقناعتهم بأهمية ذلك التوجه ، لأسباب تربوية وصحية واقتصادية . وهؤلاء الـ ٨٦ والذين يمثلون ٤٩٪ من العينة ومن المحتمل أنهم لم يعوا أمر الخلل السكاني وضرورة التفكير في حله . وقد يكون السبب قلة التوعية المجتمعية التي يجب أن تمارس في هذا المجال(٢) .

---

١ - دولة قطر : المجلس الأعلى للتخطيط ، الأمانة العامة ، مشروع الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر، الدوحة يوليو ١٩٩١ صفحات مختلفة .

٢ ـ انظر الملحق رقم (٢) والجداول الخاصة ببعض نتائج المسح على العينة التي ذكرت

التطور الحجمي لسكان قطر:

لقد تطور حجم السكان بدولة قطر ونما بشكل سريع . فكما هو واضح بالجدول رقم (١) ، فقد كان عددهم في عام ١٩٥٠ حوالي ٣٠ ألفاً مع بداية الإنتاج الفعلي للبترول وتصديره، وحوالي ٥٠ ألفا بحلول عام ١٩٦٠م وإلى أكثر من الضعف بحلول عام ١٩٧٠م عند إجراء أول تعداد سكاني في قطر حيث وصل عددهم إلى حوالي ١١١ ألف بأن وفدت أعداد من الوافدين لتغطية وتلبية حاجة المجتمع من الأيدي العاملة في عمليات التنمية التي تبعت اكتشاف البترول، وازدياد موارده المالية على البلاد .

أما فترة السبعينيات ، فقد شهدت الطفرة كبرى من حيث النمو السكاني ، حيث وصل العدد الإجمالي للسكان بحلول عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٢٦٠ ألفا بنسبة نمو سنوي وصلت حوالي ٨٪ أو أكثر. وأخيرا، فقد قدر سكان قطر في منتصف عام ١٩٩٠م بحوالي ٤٨٧ ألفا(١)، وبنسبة نمو سنوي عام بلغت حوالي ٦٪ خلال العشر سنوات الأخيرة، كما هو في الجدول رقم(١). ويدل هذا إلى أن تراجعا في النمو السكاني قد حدث في عقد الثمانينيات، ونرجع ذلك الأمر إلى اتمام الجزء الأكبر من البنية التحتية والصناعية، بالإضافة إلى ماشهدته المنطقة في النصف الثاني من اضطراب في أسعار النفط التي وصلت إلى ٨ دولارات للبرميل . وقد كانت للحرب العراقية الإيرانية التي استمرت حوالي ٩ سنوات بدءا من سبتمبر ١٩٨٠ ، آثار اقتصادية وسياسية أدت إلى تقلص الاحجام البشرية وبطء نموها .

١ - دولة قطر ، المجموعة الإحصائية السنوية : مرجع سابق، ص ٣١.

جدول رقم (١)

جدول بتقديرات الأحجام السكانية في قطر ونسبة القطريين

١٩٥٠ - ١٩٩٠

السنة	اجمالي السكان بالألف	القطريون بالألف	نسبة القطريين	النمو السكاني الاجمالي	السنوي القطريون
١٩٥٠	٣٠	٢١	٧٠٪	٥٪	١,٧٪
١٩٦٠	٥٠	٢٥	٥٠٪	٧,٦٪	٥,٩٪
١٩٧٠	١١١	٤٦	٤١,٢٪	٨٪	٦٪
١٩٨٠	٢٦٠	٨٥	٣٣,٧٪	٦,١٪	٣,٨٪
١٩٩٠	٤٨٧	١٢٥	٢٥,٧٪		

المصادر :

١ - حسن الخياط ، الرصيدالسكاني لدول الخليج العربي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٨٢، ص ٦٩، ص ٢١٢، لإجمالي السكان ماعدا سنة ١٩٩٠، وتقديرات السكان المواطنين لعامي ١٩٧٠ و١٩٨٠.

٢ - دولة قطر : المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء بالنسبة لإجمالي السكان العام ١٩٩٠.

٣ - تقدير السكان القطريين : أحسن التقديرات لعامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ أما عام ١٩٩٠ فقد اجتهدت في تقديرهم اعتمادا على بيانات الزيادة الطبيعية للقطريين للفترة، النشرة الحيوية للجهاز المركزي للإحصاء بدولة قطر.

٤ - نسب النمو السكاني للفترات قمت بحسابها طبقا للمعادلات المعروفة.

وعلى العكس من تلك الأوضاع في عقد الثمانينيات، كانت أوضاع عقد السبعينيات حيث شهدت المنطقة ارتفاعا مفرطا لم يكن متوقعا في أسعار البترول، حيث وصل سعر البترول القطري في يناير من عام ١٩٨١م إلى حوالي ٣٧ دولارا للبرميل، بعد أن كان سعره في ١٥ فبراير ٢,٢ دولارا للبرميل. وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات الدولة في عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٥,٢ مليارات دولار، بعد أن كانت فقط ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١م(١)

(١) - Jaffer, N.A., Industry in the state of Qatar, MA. Thesis, Eastren Michigan Univ. 1985, p.9.

وهـذه الطفرة الماليـة أدت إلى أن تتبنى قطر مشروعـات عمـرانية وصنـاعية واجتماعيـة كبيرة جدا، كـانت بحاجة إلى أعداد كبيرة من المهـاجرين الوافدين من مختلف الـدول، بسبب الفقر السكاني الكمي والنوعي من القطريين. وقد تنوعت مصـادر الوافدين، فأقدمها جنوب إيران، عمان، اليمن، البحرين، الهند وبـاكستان ذات الارتباط القديم بالخليج(١). وتقـول التقارير بأن في بعض الدول الخليجية، تتعدي جنسيات الـوافدين إلى أكثر من ١٣٩ ، كما هو الحال في دولة الكويت في عام ١٩٩٠م، والوضع في قطر ليس بعيدا عن ذلك حتما(٢).

أمـا بالنسبـة للسكان المواطنين، كما في الجدول (١)، فإن عـددهم قد ارتفع من حـوالي ٢١ ألف عام ١٩٥٠ ، إلى ٢٥ ألفـا عام ١٩٦٠ ، وارتفع من ثم بحلول عام ١٩٧٠ عنـد إجراء أول تعـداد إلى ٤٦ ألفا ، وقـد زاد الحجم بواقع ٤٠ ألـف للعقدين التـاليين فقد وصل إلى ٨٥ ألفـا و١٢٥ ألفا في السنتين ١٩٨٠ و١٩٩٠ على التوالي.

ويعلل الكثيرون الضعف السكـاني في قطـر للفترة بين انتكـاسة حيـاة الغـوص وعمليـات اكتشاف النفط إلى البيئة الطبيعية الصعبة على عكس مناطق أخرى من الخليج والتي غادر إليها بعض القطريين مؤقتا(٣)

مع النمو الكبير للسكان إجمالا، فقد بدأت نسبة المواطنين القطريين في التضاؤل شيئا فشيئا إلى أن أصبحوا اليوم أقلية صغيرة في بلادهم. فكما هو مبين بالجدول رقم (١) فإن نسبتهم كانت ٧٠٪ في عـام ١٩٥٠ ، انخفضت إلى ٥٠٪ عام ١٩٦٠م وإلى ٢ , ٤١٪ مـن السكان في تعـداد السكان الأول الذي أجرى في إبريل ١٩٧٠ .

واستمـرت النسب في الانخفاض إلى حـوالي ٣٤٪ عام ١٩٨٠م وأخيرا إلى حـوالي ٢٦٪ من إجمالي السكان في عـام ١٩٩٠ . وإذا ما علمنـا أن تقديـر الجهاز المركـزي للأحصـاء يذكـر بأن سكان قطر يقدر عددهم في منتصف عـام ١٩٩١م حوالي ٥٠٤ آلاف، فنتيجة لذلك فإن نسبة القطريين بالتأكيد قد استمرت في الانخفاض

[انظر الشكل رقم (١).]

أما بالنسبة لمعدات النمو السكاني للمواطنين للفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠م يمكننا تقسيمها إلى ثلاث مراحل: الأولى هي الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ حيث النمو السنوي المنخفض والذي

١ - بـاقر النجـار ، سياسـة التوظيف في الشركـات النفطية بـدول الخليج العربي، مجلـة دراسات الخليج والجزيـرة ، العدد ٤٨ ، الكـويت، ١٩٨٦، ص ٨٧.

٢ - تصريح د. عبدالرحمن العوضي، وزير الـدولة أثناء الاستعداد لإجراء انتخابات المجلس الوطني في ١٩٩٠ ونشرته جريـدة الراية القطرية، في حينه.

٣ - باقر النجار مرجع سابق، ص ٨٤.

وصل إلى ١,٧٪ . والمرحلة الثانية وقد استمرت لعقدين عقد الستينيات وعقد السبعينيات بمعدلات نمو سنوي وصلت إلى حوالي ٦٪ . والمرحلة الثالثة هي الثمانينيات والتي مازالت مستمرة حيث معدل النمو المتوسط بحوالي ٤٪ .

[انظر الجدول رقم (١)] .

ويمكننا إرجاع اختلاف معدلات النمو للقطرين خلال المراحل السابقة إلى العوامل الآتية :

١ - أن الزيادة الطبيعية كانت متدنية في المرحلة الأولى ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بسبب ارتفاع معدل الوفيات، وتذكر إحصائيات الأمم المتحدة أن معدل الوفيات للأطفال الرضع قد بلغ ١٤,٥٪، ووفيات الأطفال دون ٥ سنوات كانت ٢٣,٩٪ في عام ١٩٦٠م(١) .

وبالتأكيد أن تكون تلك المعدلات أعلى في بداية الخمسينيات . فللأوضاع الاقتصادية المتواضعة والخدمات الطبية والصحة البيئية والغذاء وغيرها كان الأثر الأكبر في ذلك .

جدول رقم (٢)

معدلات المواليد والوفيات للقطرين لسنوات مختارة ومعدلات النمو الناجمة

١٩٧٥ - ١٩٩٠

السنة	معدل المولود ٪	معدل الوفيات ٪	معدل النمو الطبيعي ٪
١٩٧٥	٣١,٤	٤,٦	٢,٦٨
١٩٨٠	٣٣,٦	٤	٢,٩٦
١٩٨٥	٣٦,٧	٤,١	٣,٢٦
١٩٩٠	٣٧,٨	٣,٤	٣,٤٤

المصادر :

- من حسابي ، اعتمادا على بيانات المواليد والوفيات من النشرات الحيوية لسنوات مختلفة ، الجهاز المركزي للإحصاء + المجموعات الإحصائية السنوية .

١- UNICEF, The State of the World's Children 1991,P,116.

شكل رقم (١) نسبة المواطنين من سكان قطر

١٩٥٠ - ١٩٩٠

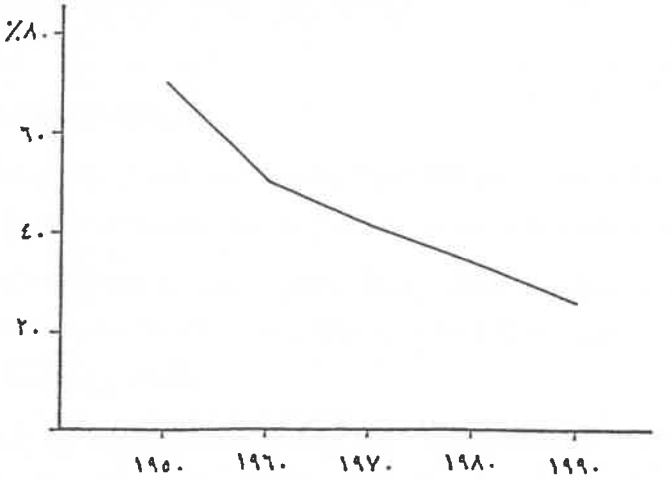

المصدر : الجدول رقم (١)

٢ - إن الأوضاع الاقتصادية والطبية والمعيشية بدأت في التحسن بشكل ملحوظ، وارتفعت دخول المجتمع والمواطنين في الستينيات باكتشاف الحقول البحرية، وبارتفاع أسعار البترول في السبعينيات، وهذه الظروف أدت إلى أن أصبحت معدلات الوفيات متدنية جدا، وبشكل كبير إلى حوالي ٤,٤٪ عام ١٩٦٧م و٦,٤٪ سنة ١٩٧٥م و٤٪ عام ١٩٨٠م.

[انظر الجدول رقم (٢)].

فزادت معدلات النمو الطبيعي للمواطنين القطريين نتيجة لذلك في الفترة أو المرحلة الثانية (١٩٦٠ - ١٩٨٠).

٣ - شهدت فترة الستينيات والسبعينيات عودة جزء من الأسر والعوائل القطرية التي كانت تعيش في مناطق أخرى من الخليج، وكذلك قامت الحكومة بمنح بعض المقيمين على أرضها الجنسية القطرية، والذين انطبقت شروط قانون الجنسية القطرية على أوضاعهم، والذين استقروا في قطر لمدد لا تقل عن ١٥ سنة، وجعلوها موطنا لهم وآمنوا بانتمائهم إليها، وتفاعلوا وانسجموا

اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا معها . ونقدر أن معدل النمو للسكان المواطنين بهذين الأمرين يمثل حوالي ٣٪ سنويا مساويا لمعدل النمو الطبيعي لهم في هذه المرحلة طبقا للبند السابق رقم ٢ . بينما تدنى أثر هذين الأمرين في المرحلة الثالثة ، وهي ثمانينيات هذا القرن فانخفضت معدلات النمو الطبيعي إلى مستوياتها الطبيعية ، حوالي ٤٪ سنويا .

الزيادة الطبيعية للقطريين :

مر المجتمع القطري بصفة عامة بمرحلتين للزيادة الطبيعية ، مرحلة ما قبل الاكتشاف النفطي ، ومرحلة مابعد اكتشاف النفط وهذه يمكن أن تبدأ بعد ١٩٦٠م بصفة خاصة .

فالمرحلة الأولى كانت من سماتها : انخفاض الزيادة الطبيعية بسبب ارتفاع نسبة الوفيات للمستويات المدتنية من المعيشة ، وفي نفس الوقت ارتفاع أعداد المواليد النابع من الزواج المبكر ولأسباب اجتماعية في زيادة الأبناء .

تبين في المسح الذي ذكرناه سابقا ، أن الجيل الأول (جيل الأجداد) مواليد ١٩١٠ - ١٩٣٠ كان يتسم بزواجه المبكر فهناك حالات زواج لأعمار ١١ سنة ، واختفى هذا العمر في الجيل الثالث تماما ، ويعني ذلك امتداد فترة الخصوبة لأكثر من ٤٠ سنة للمرأة . وعلى كل فالمتوسطات طبقا للعينة كانت كالآتي كما هو واضح بالشكل(٢) ، ١٤ سنة للأناث و ٢٠ سنة للذكور في الجيل الأول ، و ١٤ سنة للأناث وحوالي ٢١ سنة للذكور في الجيل الثاني (١٩٣١ - ١٩٥٠) ، بينما ارتفعت الأعمار في الجيل الثالث (١٩٥١ - ١٩٧٣) إلى ١٩ سنة للأناث وحوالي ٢٤ سنة للذكور عند الزواج لأول مرة .

أما المرحلة الثانية فهي فترة ما بعد الكشف النفطي ، والتي تتسم فيها الزيادة الطبيعية بالارتفاع ، نتيجة لتحسين الظروف المعيشية وتوافر الخدمات الطبية وتحسن الأحوال الاقتصادية ، حيث ارتفع نصيب الفرد على سبيل المثال في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٣٠ ألف دولار للفرد ، بعد أن كان أقل من ١٠٠ دولار في عام ١٩٥٠(١) . ولكنه انخفض إلى حوالي ١٢,٥ ألفا في عام ١٩٩٠(٢) .

وبعد أن كان المجتمع القطري يفتقر إلى العيادات الطبية في المرحلة الأولى ، تعددت المستشفيات والعيادات وصور العلاج والخدمات الطبية ، وكذلك الظروف السكنية ومرافقها

١ - Jaffer, NA., op. Cit, p.9

٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ، وضع السكان في العالم ١٩٩٠ ، ص٥١

بتوفير السكن للمـواطنين، ومجانية الكهربـاء والماء، وكذلك ارتفاع نسبـة التحضر إلى أكثر من ٨٤٪ عام ١٩٩٠، بعد أن كانت في عام ١٩٥٠ حوالي ٥٠٪(١).

أدت هـذه المتغيرات الاجتماعيـة والاقتصـاديـة والخدميـة إلى رفع معـدلات النمـو الطبيعي للسكان المواطنين وتحسين أوضـاعهم المعيشية. فقد أصبح متـوسط العمر المتـوقع للقطري ٧٠ عاما، وانخفض معدل وفيات الـرضع إلى ٢٥٪ عام ١٩٩٠ ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٣٧٪ مع ارتفاع في نسبة الأطفال الذين يأخـذون الجرعات التطعيمية الأساسية إلى ٧٢٪ من إجمالي الأطفال(٢٠)، مع استمـرار في انخفاض معـدلات الوفيـات بشكل ملحوظ من ٦,٤٪ سنة ١٩٧٥ إلى حوالي ٤,٣٪ في عام ١٩٩٠م.

شكل رقم (٢)

تغير سن الزواج

في ثلاثة أجيال من القطريين

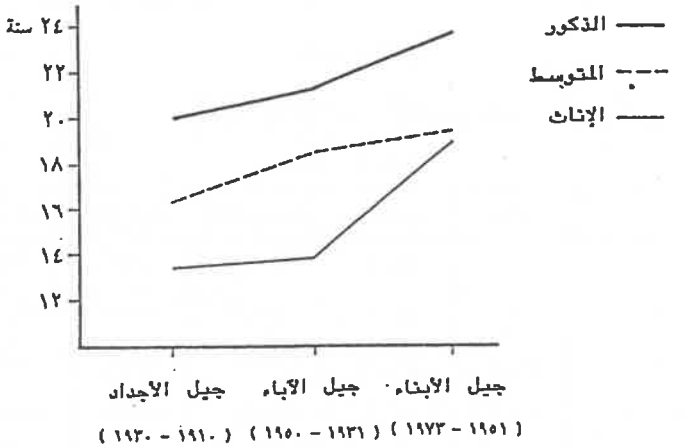

المصدر : الجدول رقم (٢) بالملاحق

وعلى نفس النمط نجد أن معـدلات المواليد مستمرة في الارتفـاع من ٣١٪ في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٣٨٪ في عام ١٩٩٠م. وقد تطورت معدلات النمو الطبيعي من ٢,٧٪ سنة ١٩٧٥م إلى ٣,٤٪ في عام ١٩٩٠م.

١ - حسن الخيـاط، مـرجع سـابق، ص ١٤٨، لسنـة ١٩٥٠، وصنـدوق الأمـم المتحـدة للسكـان، مـرجع سـابق ص ٥١، لسنـة ١٩٩٠ (UNICEF).

[انظر الجدول رقم (٢)].

ومن حيث العدد المطلق للزيادة الطبيعية فقد تطور من ١٧٤١ نسمة عام ١٩٧٥م إلى أقصاه في عام ١٩٩٠ بعدد بلغ ٤٢٩٥ نسمة. وقد بلغ عدد القطريين المولودين للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ حوالي ٥٤٢٠٠ نسمة أضيفوا إلى سكان قطر المواطنين مثلوا حوالي ٤٢,٥٪ من إجمالي المواليد على أرض قطر بعد أن كانت ٤٥٪ في عام ١٩٧٥م، [انظر الجدول رقم (٣)].

فمن الاستعراض السابق لوضع الزيادة الطبيعية ونموها نجد أنها في ارتفاع مستمر ولكن بشكل بطيء للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ وهذا الشيء متوقع بعد أن ارتفع عمر الزواج لأول مرة للأناث في فترة ما قبل الجامعة إلى حوالي ١٨ سنة وبعدها حوالي ٢٠ سنة أو أكثر.

والشكل رقم (٣) يبين التغيرات التي طرأت على الزواج المبكر والمواليد المبكرة للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٩١ حيث نجد قلة نسبة المواليد في الفئة العمرية ١٥ - ١٩، والفئة العمرية ٢٠ - ٢٤، وانتقالها إلى الفئات التالية ٢٥ - ٢٩ و ٣٠ - ٣٤ سنة. وهناك انخفاض كذلك في نسبة المواليد للأعمار الكبيرة من الأمهات وخصوصا للفئة العمرية ٣٥ - ٣٩ سنة.

جدول رقم (٣)

المواليد الاحياء ونسبة القطريين منهم

١٩٧٥ - ١٩٩٠

السنة أو الفترة	اجمالي المواليد	القطريون منهم	نسبة القطريين	نسبة العرب	متوسط الزيادة في المواليد القطريين للفترات
١٩٧٥	٤٥٥٩	٢٠٤١	٤٤,٧	-	
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٢٦٧٩٩	١٢٠٤٧	٤٤,٩		٢٤٠٩
١٩٨٠	٦٧٥٠	٢٨٥٣	٤٢,٣	٢٩,٥	٣٣٠٨
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٣٨٨٤٧	١٦٥٤٠	٤٢,٦		
١٩٨٥	٩٢٢٥	٣٨٥٧	٤١,٨	٣٤	٤١٧٤
١٩٨٥ - ١٩٨٩	٥٠٨٣٦	٢٠٨٦٨	٤١,١		
١٩٩٠	١١٠٢٢	٤٧٢٤	٤٢,٩	٣٨,٣	٣٣٨٦
١٩٧٥ - ١٩٩٠	١٢٧٥٠٤	٥٤١٧٩	٤٢,٥		

المصدر :

دولة قطر : النشرات الحيوية + المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات عديدة، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل رقم (٣)

التغير في نسبة المواليد إلى الفئة العمرية للأمهات

من ١٩٨٤ - ١٩٩١

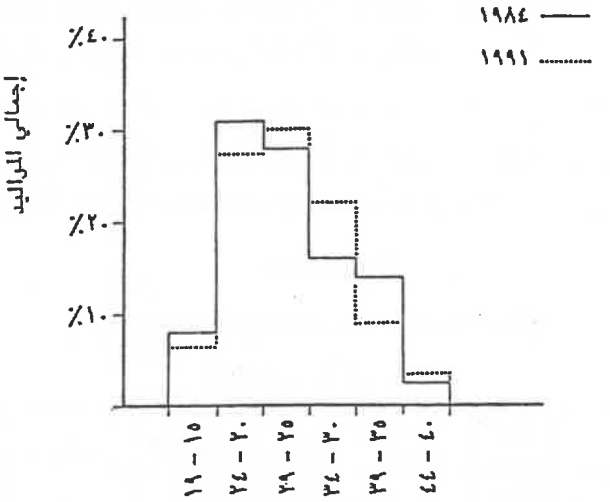

مصدر البيانات : دولة قطر ، نشرة الإحصاءات الحيوية، الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٨٥ - ١٩٩٢

دور الزيادة الطبيعية القطرية في معالجة الخلل السكاني :

من خلال النقاط الآتية نجد الدور الهامشي لهذه الزيادة في تعديل الوضع :

١ - عجزت الزيادة الطبيعية للقطريين عن التأثير على الوضع السكاني غير المتوازن بين المواطنين والوافدين طوال الفترات السابقة، حيث كانت الزيادة السكانية من الوافدين أكبر بكثير، فزيادتهم للفترة الزمنية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ كانت ، كما هو [واضح في الجدول رقم (٤)] ٦٩٪ عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وانخفضت إلى ٥ , ٦٧ للعام ١٩٨٩ - ١٩٩٠م.

٢ - بالإضافة إلى الوافدين الجدد سنويا والذين بلغ عددهم بين ٢٧ ألفا و ٣١ ألفا للفترة ٨٦ - ١٩٩٠م، فإن الزيادة الطبيعية للمقيمين على أرض قطر من الوافدين أيضا تزيد على الزيادة الطبيعية للقطريين لنفس الفترة، ففي أحسن السنوات بلغت نسبة الزيادة القطرية حوالي ٥ , ١٤٪ من الزيادة العامة مقابل ٥ , ٢١٪ لغيرهم من المواليد على أرض قطر. [انظر

الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤)].

٣ – التوجهات الجديدة للمواطنين القطريين، بسبب انتشار التعليم، إلى تأخير سن الزواج كما بينا سابقا، وكذلك تقليل عدد الأبناء بنسبة بلغت حوالي ٥٠٪ من عينة الدراسة، بالإضافة إلى غياب العوامل الاجتماعية الأخرى ذات التأثير في زيادة الأنجاب مع الوقت. فبدأت معدلات النمو السنوي للسكان المواطنين في التباطؤ في الارتفاع بشكل يدعو إلى القلق، والمجتمع، في نفس الوقت، بحاجة إلى أعداد أكبر من المواطنين.

هذه النقاط تظهر لنا أهمية جعل الزيادة الطبيعية أكثر عطاء، لمعالجة الخلل السكاني في قطر، وخصوصا، أن قطر مقبلة على فترة تنموية جديدة، بالجهود التي تبذلها الدولة في استغلال حقل غاز الشمال، وحاجة ذلك إلى أعداد بشرية كبيرة(١).

جدول رقم (٤)

الأحجام السكانية في قطر ومصادر الزيادة السكانية

للفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩٠

السنة	عدد السكان بالألف	اجمالي الزيادة السنوية	الزيادة الطبيعية	ونسبتها	نسب الزيادة بالوافدة	حجم ونسبة الزيادة القطرية الطبيعية	
١٩٨٦	٣٧٢		٩١٥٨			٣٦١٧	
		٢٩٠٠٠		٪٣١	٪٦٩		٪١٢,٥
١٩٨٧	٤٠١		٩١٣١			٣٥٧٤	
		٢٧٠٠٠		٪٣٤	٪٦٦		٪١٣,٢
١٩٨٨	٤٢٨		٩٩٨١			٤٠٥٤	
		٢٨٠٠٠		٪٣٦	٪٦٤		٪١٤,٥
١٩٨٩	٥٦		١٠٠٦١			٤٠٨٦	
		٣١٠٠٠		٪٣٢,٥	٪٦٧,٥		٪١٣,٢
١٩٩٠	٤٨٧		١٠١٥١			٤٢٩٥	

المصدر :

١ – دولة قطر : المجموعة الإحصائية السنوية، رقم ١٢/ ١٩٩٢، الجهاز المركزي للإحصاء، ص ٣١.

٢ – دولة قطر : نشرة الإحصاءات الحيوية، العدد السابع، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩١ ص١.

١ـ دولة قطر، الموسسة العامة القطرية للبترول، التقرير السنوي وتقارير أخرى حول مشروع حقل الشمال، الدوحة، ١٩٩٠ + مجلة المشعل، العدد مارس ١٩٩٠، ص٢–٥.

شكل رقم (٤)

النسبة المئوية لمصادر الزيادة السكانية في قطر

للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩١

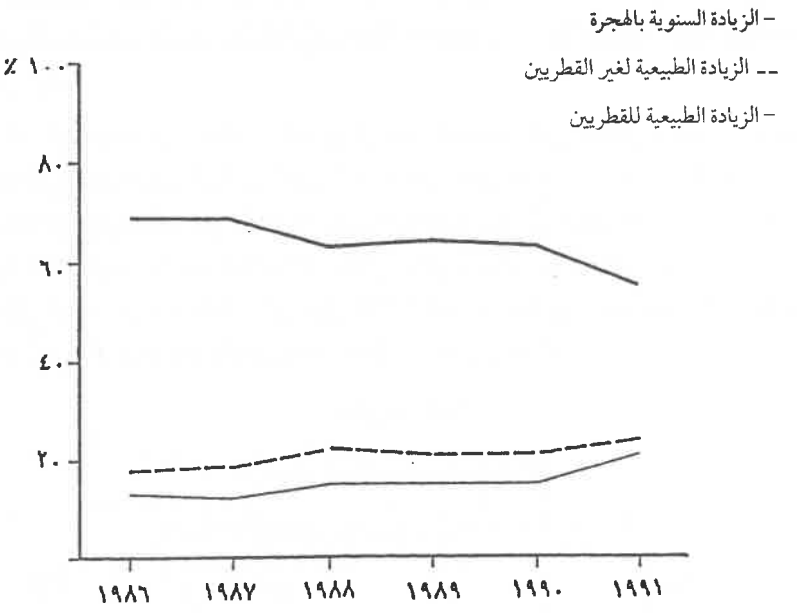

المصدر : الجدول رقم (٤)

فكأن الزيادة الطبيعية، بوضعها الحالي والقادم المتوقع، سوف تكون عاجزة عن معالجة الوضع السكاني غير المتوازن، حتى على المدى البعيد.

التوقعات المستقبلية للأحجام السكانية:

الشكل رقم (٥) يبين مستقبل الوضع السكاني المتوقع اعتمادا على معدلات النمو الحالية بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠ بمعدل ٦٪ سنويا فبأقل تقدير سوف يصل إجمالي السكان في الدولة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٥٠ ألفا، ونسبة القطريين تصل إلى ٢٣٪ بعدد إجمالي يصل ١٨٠ ألفا، وفي سنة ٢٠١٠ فإن العدد سوف يتوقع أن يصل إلى حوالي ١,٢٥٠ مليون نسمة، القطريون منهم

تنخفض نسبتهم إلى ١٩٪ فقط وبعدد يصل إلى ٢٣٨ ألفا كأقصى حد. مع العلم أن نسبة النمو السنوي للقطريين هي ١٪ تقريبا من إجمالي السكان أو حوالي ٥ ,٣٪ سنويا من تعدادهم.

ونقدم من أجل المقارنة توقعين للأحجام السكانية في قطر، ولبيان التحولات السريعة التي يمكن أن تطرأ على الأحجام السكانية في حالة عدم وجود سياسة سكانية هادفة وضابطة في نفس الوقت:

أول التوقعات هو للدكتور الكواري في خطته لمعالجة الخلل السكاني، حيث استهدفت خطته أن يكون الحجم السكاني المعقول لدولة قطر بحلول عام ٢٠٠٠م، ٣٠٠ ألف نسمة، واستنادا على تقديرات عام ١٩٨٠م، ونسبة المواطنين تصل إلى حوالي ٥٧٪. ومن وسائله في تحقيق ذلك سياسة الاستغناء والاحلال، ولكن الواقع لم يتوافق مع آراء الباحث فقد ارتفع العدد الإجمالي للسكان في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٤٧٨ ألفا ونسبة القطريين منهم فقط ٢٦٪ فقط بنمو الوافدين مع استمراره بأحجام كبيرة(١). [انظر الشكل رقم (٦)].

شكل رقم (٥)

الأحجام السكانية المتوقعة لدولة قطر

والسكان المواطنون مع نسبتهم لسنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

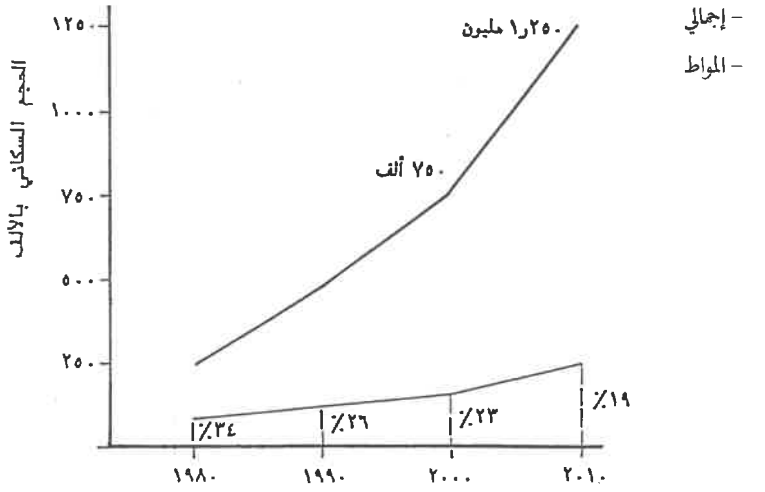

إجمالي نسبة النمو ٦٪، القطريّون ١٪

١ - المرجع السابق، ص ١١٥.

وثاني التوقعات لـلأستاذ الدكتور حسن الخياط : فاعتمادا على نسب النمو السـابقة للدراسة وتوقعاته بحدوث تغيرات في هيمنة الوافـدين ونموهم، قام برسم اسقاطين أحدهما على المستوى العالي والآخـر متوسط . ليصبح عـدد السكان بين ٦٠٠ و ٥٤٠ ألف نسمة عنـد سنة ٢٠٠٠، ونسبة القطريين بأحسن الأحوال لا تتعدي ٣٦٪ [(١) . انظر الشكل رقم (٧)] .

ولم يختلف البـاحثان في تقـدير عدد القطـريين إلا قليلا، ولكـن الاختلاف كـان بخصوص الوافدين . حيث يرى الباحث الأول أنه يمكن الاستغناء عن جزء كبير منهم وإحلال القطريين مكانهم . بينما يرى البـاحـث الثاني أن المجتمع يستمر في حاجته إلى الأيدي العـاملة الوافدة، ولا يمكن الاستغناء عنهم بشكل كبير.

واعتقد من جانبي، أن للظروف الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا حول قوة العمل المواطنة ومجالات عملها، والخدمة المنزليـة التي بدأت تزداد مع حياة الرفاهيـة التي يعيشها معظم مناطق الخليج، دورها في استمرارية الاستعانة بالوافدين .

وأقدم في الصفحات الآتية من الورقة حـالات ثلاث، بوسائل مختلفة حول مستقبل التركيب السكاني في قطر بين المواطنين وغيرهم . والفكرة في هذه الحالات تتركز علي نقطتين :

الأولى : التدرج في الاستغناء عن نسبة من الوافـدين بتقليل نموهم عن ذي قبل، والثانية : زيادة نمـو القطريين ، وخصـوصا عن طريق الـزيادة الطبيعيـة وذلك بتشجيع الإنجاب مـاديا ومعنوياً .

وقـد ربطت النقطتين بـالهدف الأولى الذي أراه مهما لتحقيقـه للتركيب السكـاني، وهـو أن تصل نسبة المواطنين ٥٠٪ تقريبا خلال ١٥ – ١٧ سنة القادمة .

١ – علي خليفة الكواري ، مرجع سابق، ص ٦٩ .

شكل رقم (٦)

الحجم السكاني المستهدف عند الدكتور / الكواري

ونسبة القطريين بحلول عام ٢٠٠

- إجمالي السكان

- القطريون

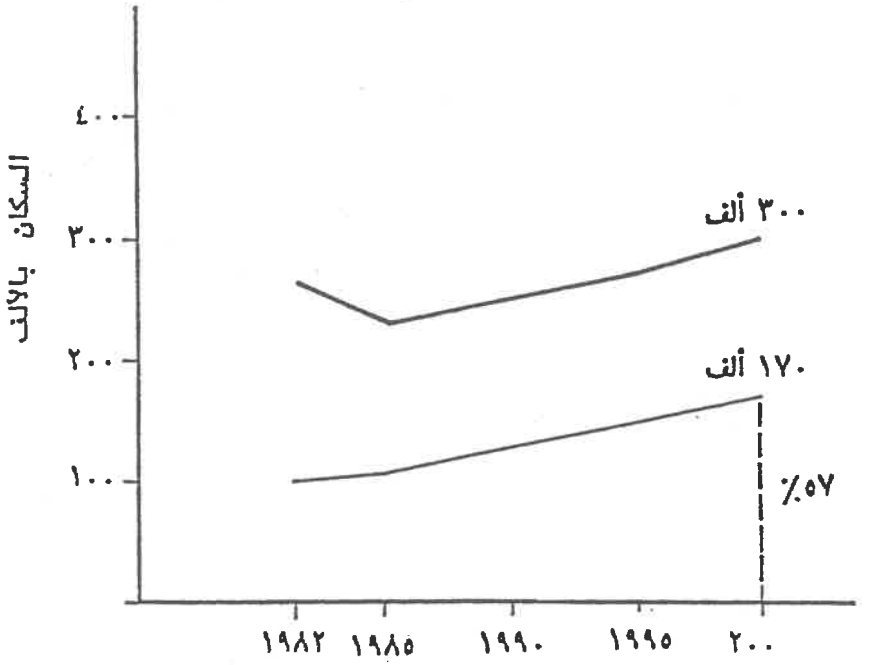

مصدر البيانات:

- على خليفة الكـواري ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلـل السكاني في أقطار الجزيـرة العربية المنتجـة للنفط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣، ص ٧٠.

شكل رقم (٧)

اسقاطات السكان في دولة قطر في عام ٢٠٠٠

على المستويين العالي والمتوسط ونسبة القطريين

أ.د . حسن الخياط

ـ إجمالي السكان

ـ القطريّون

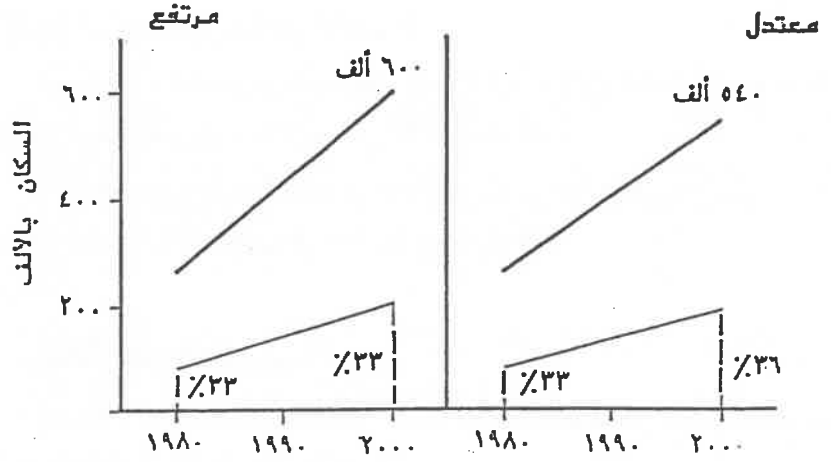

المصدر :

– حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر ، الدوحة، ١٩٨٢ ، ص ٣٤٨.

الحالة الأولى : الشكل رقم (٧):

الوسيلة : جعل نسبة نمو الوافدين ٣٪ بدلا من ٥٪ معظمهم من المقيمين الزيادة الطبيعية لهم ، مع استمرار نسبة نمو المواطنين ١٪ .

النتيجة : ١ – انخفاض في عدد السكان إلى ٦٨٠ ألفا بدلا من ٧٥٠ ألفا في عام ٢٠٠٠ ، وارتفاع في نسبة السكان المواطنين إلى ٥ , ٢٦٪ بدلا من ٢٣٪ = ١٨٠ ألفا .

٢ – انخفاض في عد السكان إلى ٩٥٠ ألفا بدلا من ٢٥ , ١ مليون في عام ٢٠١٠ ، وارتفاع في نسبة السكان المواطنين إلى ٢٥٪ بدلا من ١٩٪ = ٢٣٨ ألفا .

الحالة الثانية : الشكل رقم (٨):

الوسيلة : جعل نسبة نمو الوافدين ٥ , ١٪ بدلا من ٥٪ معظمهم من المقيمين الزيادة الطبيعية لهم مع استمرار نسبة نمو المواطنين ١٪ .

النتيجة : ١ – انخفاض في عدد السكان إلى ٦١٠ آلاف بدلا من ٧٥٠ ألفا في عام ٢٠٠٠ ، وارتفاع نسبة المواطنين إلى ٥ , ٢٩٪ بدلا من ٢٣٪ = ١٨٠ ألفا .

٢ – انخفاض في عدد السكان إلى ٧٦٠ ألفا بدلا من ٢٥ , ١ مليون في عام ٢٠١٠ ، وارتفاع في نسبةالسكان المواطنين إلى ٣٢٪ بدلا من ١٩٪=٢٣٨ .

الحالة الثالثة : الشكل رقم (٩):

الوسيلة : جعل نسبة نمو الوافدين ١٪ بدلا من ٥٪ معظمهم من المقيمين، ورفع نسبة النمو للمواطنين إلى الضعف ٢٪ بدلا من ١٪ .

النتيجة : ١ – انخفاض في عدد السكان إلي ٦٢٥ ألفا بدلا من ٧٥٠ ألفا في عام ٢٠٠٠ وارتفاع نسبة المواطنين إلى ٣٧٪ بدلا من ٢٣٪=٢٢٧ ألفا .

٢ – انخفاض في عدد السكان إلى ٧٨٠ ألفا بدلا من ٢٥ , ١ مليون في عام ٢٠١٠ وارتفاع نسبة المواطنين إلى ٤٦٪ بدلا من ٢٣٪ = ٣٨٠ ألفا .

وعبر تلك الحالات ، يمكن ملاحظة أنه يجب التدخل لإصلاح الخلل السكاني وخصوصا عن طريق رفع الزيادة الطبيعية للقطريين، إن أردنا الإسراع في المعالجة . ففي الحالتين الأولى

والثانية برغم انخفاض معدلات النمو للوافدين، إلا أن نسبة القطريين بأحسن حال، وبحلول عام ٢٠١٠، تكون في حدود ٣٢٪.

ولكن في الحالة الثالثة، على سبيل المثال، فإنه بتشجيع الإنجاب لدى القطريين، فإن النسبة سوف ترتفع إلى حوالي ٤٦٪ بحلول عام ٢٠١٠. أي أننا سوف نكون على وشك تحقيق التعادل بين الطرفين من السكان.

شكل رقم (٨)

الأحجام السكانية المتوقعة لدولة قطر

والسكان المواطنون مع نستبهم

لسنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

- إجمالي السكان
- المواطنون

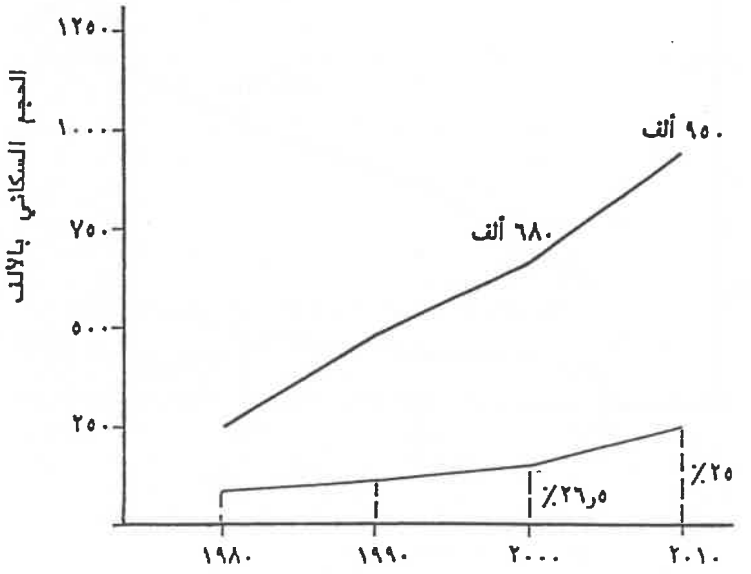

ـ حالة (١) إجمالي نسبة النمو ٤٪، القطريّون ١٪

شكل رقم (٩)

الأحجام السكانية المتوقعة لدولة قطر

والسكان المواطنون مع نستبهم

لسنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

- إجمالي السكان
- المواطنون

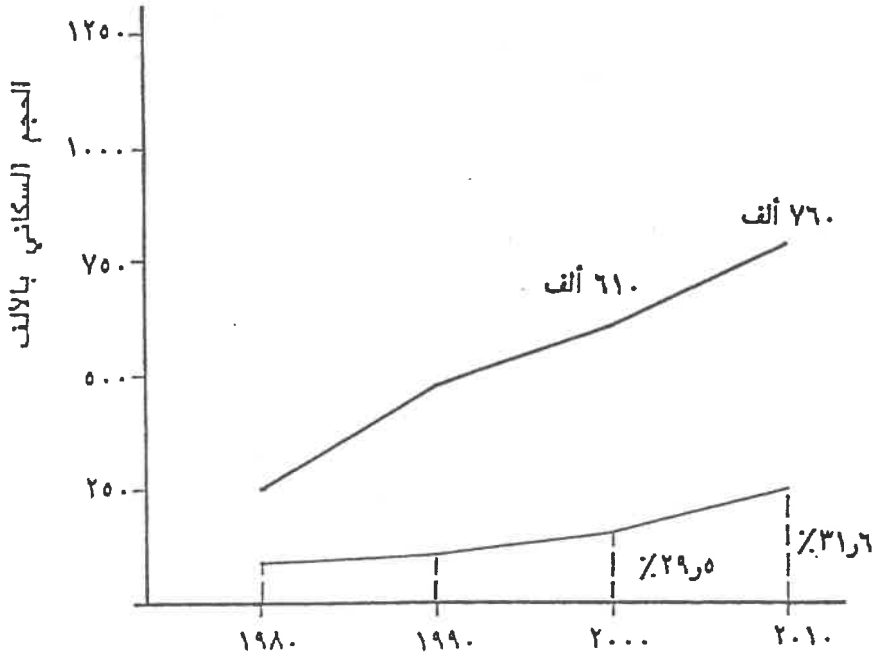

حالة (٢) إجمالي نسبة النمو ٢,٥٪، القطريّون ١٪

شكل رقم (١٠)

الأحجام السكانية المتوقعة لدولة قطر

والسكان المواطنون مع نسبتهم

لسنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

- إجمالي السكان
- المواطنون

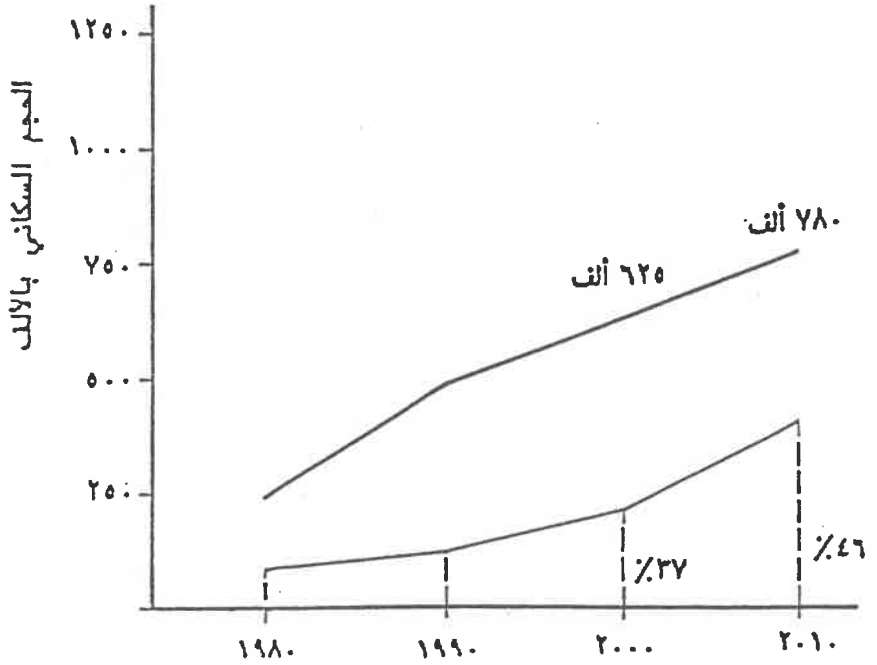

حالة (٣) إجمالي نسبة النمو ٣٪، القطريّون ٢٪

التوصيات :

١ – أن وسيلة الزيادة الطبيعية تعد الفرصة الأكثر أهمية في زيادة نسبة القطريين وعددهم . وأن الإمكانيات المادية المتوفرة وغيرها تمكن قطر من مضاعفة الزيادة الطبيعية دون مشاكل ، وخصوصا أن سياسة زيادة الإنجاب تكون لمرحلة ، حتى يصل الوضع السكاني إلى بر الأمان المتوازن . واتباع هذه الوسيلة يجب أن يكون الشعار الذي يشجع أن يرفع لفترة الخمس عشرة سنة القادمة ، وبدعم مادي ومعنوي من الإدارة السياسية في الدولة .

٢ – هناك أهمية لوضع سياسة سكانية واضحة المعالم والمقاصد والأهداف تنفذ على مراحل متعاقبة ، كل واحدة توضح الرؤى للأخرى . تحقق هذه السياسة السكانية المخططة توازنا بين الوافدين والمواطنين ، وأن تكون نسبة المواطنين بأقل تقدير ٥٠٪ وتراعي هذه الخطة ، في نفس الوقت ، العلاقات مع الدول مصادر الوافدين وعدم توترها في حال إتباع سياسة سكانية غير مخططة أو عشوائية أو عفوية .

٣ – ضرورة وضع خطط بتوجيه قوة العمل المواطنة ذكورا وإناثا وتهيئتها لتحمل مسؤوليتها تجاه المحافظة على مقدرات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وذلك بالدخول والعمل في جميع الأنشطة ، ووضع الأولويات على مستوى القطاعين العام والخاص بتفاعلهما معا وتقديرهما لبعضهما . والتأكيد على أن العنصر البشري المنتج المعد هو أغلى ما تمتلكه المجتمعات ، وبالتالي عدم تعطيل هذه القوى أو محاولتها هي الركون إلى السلبية والكسل .

٤ – الاستمرار في منح الجنسية القطرية ، طبقا لأطر معينة ، لأعداد من المقيمين لفترات طويلة ولهم الرغبة الأكيدة في ربط مصيرهم أبديا بالمجتمع ، وخصوصا أولئك الذين ولدوا وتربوا على هذه الأرض ، ويشهد لهم أهل الوطن بالسلوك الحسن . مع مراعاة ما يدعم المحافظة على قيم وعادات وتقاليد المجتمع .

٥ – يتحمل الباحثون الخليجيون والقطريون بخاصة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية ، جزءا مهما في توضيح قضايا السكان في أقطار دول مجلس التعاون الخليجي ، والخلل المصاحب لها وذلك عن طريق ندوات علمية ودراسات يرسمون لها ، وتوعية الجمهور عبر الوسائل المختلفة ، والتوصية ببعض الوسائل الواقعية لتقليل آثار الخلل السكاني ، وخاصة في المراحل الأولى من خطة التوازن .

المراجع

١ - السيد الحسيني ، ملامح البناء المهني القطري ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، بحث قدم إلى ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ص ٤٣٥ من الجزء الأول.

٢ - أمل يوسف العذبي الصباح، مستويات الزيادة الطبيعية واتجاهات النمو السكاني في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٦ ، الكويت، يوليو ١٩٩٢ .

٣ - دولة قطر : النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، الجهاز المركزي للإحصاء، المواليد والوفيات في الأعداد ١٩٨٥ - ١٩٩١ .

٤ - دولة قطر : التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٨٦ ، الجهاز المركزي للإحصاء، الدوحة، سبتمبر ١٩٨٧ .

٥ - دولة قطر ، مجموعة قوانين دولة قطر ١٩٦١ - ١٩٨٥ ، وزارة العدل - إدارة الشؤون القانونية، ١٩٨٦ .

٦ - عادل حسن غنيم وآخرون، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٩ .

٧ - كلثم علي الغانم، التنمية والموارد البشرية في المجتمع القطري، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد ٢٧، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٣٨ .

٨ - محمد علي الكبيسي، القوى العاملة في قطر، رؤية بنائية وتحليل تتبعي، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ١٣، ١٩٩٠، ص٢٧ .

٩ - محمود فهمي الكردي وآخرون، الدوحة: المدينة الدولة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥ .

١٠ - مجلات وجرائد مختلفة : الشروق الإماراتية، الشرق والراية القطريتان.

التطور العددي والنسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الجنسية

(١٩٧٠ - ١٩٨٥)

(١٩٧٠ - ١٩٨٥)

السنة والعدد والنسبة	١٩٧٠				١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٥			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪
الدولة																
الكويت	٣٤٧٫٤	٣٩١٫٣	٧٣٨٫٧	٤٧٫٠	٤٧٢٫١	٥٢٢٫٧	٩٩٤٫٨	٤٧٫٥	٥٦٥٫٦	٧٩٢٫٣	١٫٣٥٧٫٩	٤١٫٧	٦٨١٫٣	١٫٠١٦٫٠	١٫٦٩٧٫٣	٤٠٫١
البحرين	١٧٨٫٢	٣٧٫٩	٢١٦٫١	٨٢٫٥	٢١٤٫٠	٦٨٫٠	٢٨٢٫٠	٧٥٫٨	٢٣٨٫٤	١١٢٫٤	٣٥٠٫٨	٦٨٫٠	٢٧٣٫٧	١٥٧٫٣	٤٣١٫٠	٦٣٫٥
الإمارات العربية المتحدة	١٠١٫٢	١١٨٫٨	٢٢٠٫٠	٤٦٫٠	١٩٧٫٠	٤٥٩٫٠	٦٥٦٫٠	٣٠٫٠	٢٦٣٫٢	٧٨٠٫٠	١٫٠٤٣٫٢٠	٢٥٫٠	٤٢٤٫٤	١٫٢٣٩٫٢	١٫٦٧٣٫٦	٢٦٫٠
عمان	٥٥٨٫٠	٤٢٫٠	٦٠٠٫٠	٩٣٫٠	٦٥١٫٠	١٦٠٫٠	٨١١٫٠	٨٠٫٠	٧٣٠٫٠	٢٧٠٫٠	١٫٠٠٠٫٠	٧٠٫٠	٨١٦٫٠	٤٩٤٫٠	١٫٣١٠٫٠	٦٢٫٣
السعودية	-	-	-	-	٦٫٠٨٩٫٢	٩٢٧٫٠	٧٫٠١٦٫٣	٨٦٫٨	٧٫٢٠٦٫٠	٢٫٢٨٢٫٠	١٫٥٨٨٫٠	٧٥٫٢	٧٫٧٨٩٫٣	٣٫٤٥٠٫٧	١١٫٢٤٠٫٠	٦٩٫٣
المجموع	١٫٢٣٠٫٥	٦٥٥٫٣	١٫٨٨٥٫٨	٦٥٫٣	٧٫٦٨٨٫٤	٢٫٢٥١٫٧	٩٫٩٣٩٫١	٧٧٫٤	١٫٠٨٨٫٢	٤٫٠١١٫٧	١١٫٩٩٥٫٩	٦٫٦٤١٫٤	١٦٫٧٤١٫٠	٦٠٫٣		

المصدر :

د. أمل العذبي الصباح، الآثار السلبية للهجرة الدولية على مجتمع المواطنين ، الرسالة ١٣٦ ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت. ١٩٩٠.

ملحق (٢)

جوانب من تحليل بيانات المسح

على عينة من القطريين والقطريات

حول سن الزواج والانجاب

أ – تصنيف أفراد العينة من حيث الجنس والأجيال :

الجنس	العدد	جيل الأجداد مواليد قبل ١٩٣١	جيل الآباء مواليد ١٩٣١ – ١٩٥٠	جيل الأبناء مواليد ١٩٥١ – ١٩٧٣	أحدث سنة ميلاد	أقدم سنة ميلاد
ذكر	١٠٠	٩	٣٨	٥٣	١٩٧١	١٩١٤
انثى	١٠٠	١٤	٢٢	٦٤	١٩٧٣	١٩١٠
المجموع	٢٠٠	٢٣	٦٠	١١٧	–	–

ب – العمر عند الزواج الأول :

الجنس	اصغر سن	أكبر سن	متوسط السن عند الزواج الأول وأكثر الأعمار شيوعا *		
			جيل الأجداد	جيل الآباء	جيل الأبناء
ذكر	١٢ سنة حالة واحدة	٣٥ سنة حالة واحدة	٢٠ سنة الشائع ١٥ سنة	٢١,٣ سنة الشائع ٢٥ سنة	٢٣,٦ سنة الشائع ٢٥ سنة
انثى	١١ سنة ٣ حالات	٢٦ سنة حالة واحدة	١٣,٨ سنة الشائع ١٣ سنة	١٣,٨ سنة الشائع ١٤ سنة	١٩,٢ سنة الشائع ١٨ سنة

* فعلى سبيل المثال : بلغ عدد الذين تزوجوا لأول مرة في عمر ١٤ سنة من الإناث (جيل الأمهات) ٦ حالات من ٢٢ حالة .

ج – موقف جيل الآباء والأبناء من الإنجاب :

السياسة	العدد	جيل الآباء	جيل الأبناء	الأسباب الرئيسية
زيادة النسل	٩١	٤٩	٤٢	-الدين – العادات الاجتماعية – تعديل الوضع السكاني
تقليل النسل	٨٦	١١	٧٥	– ارتفاع المستوى التعليمي – تربية الأطفال – ظروف صحية

– تم إجراء المسح بمساعدة طلاب وطالبات الفصل السابع في قسم الجغرافيا، جامعة قطر، في فصل الربيع : ١٩٩٢م.

ملحق (٣)

استبيان للتعرف على خصائص ديمغرافية للقطريين

الجنس : ذكر انثى

سنة الميلاد :

عمرك عند الزواج الأول :

عدد مرات الزواج حتى الآن : مرة مرتان أكثر

عدد المواليد الذين انجبتهم : ذكور = اناث=

المؤهل التعليمي :

الزوجة تعمل : نعم لا

تتبع سياسة في الإنجاب : نعم لا

عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم إن شاء الله :

الأسباب الرئيسية وراء الأمرين السابقين :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

التعاون

مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العامة/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة.

المشرف العام

الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص.ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢